

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

اللجنة الخامسة

الجلسة ٤

المعقودة يوم الإثنين

٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN DocADV

DEC 10 1990

محضر موجز للجلسة الرابعة

UN Doc COLLECTION

الرئيس : السيد مايكوك (بربادوس)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات

البند ١٢٥ من جدول الأعمال : جدول الانصبه المقررة لقسمه نفقات الامم المتحدة (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.5/45/SR.4
5 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

البند ١١٦ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة ،
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/45/5 و Corr.1 ، المجلدات الاول والثاني والثالث
و Add.1 و 2 و Corr.1 و Add.3-5 و Add.6 و Corr.1 و Add.7 و Add.8 ، A/45/457
و 509 و 537 و 570)

١ - السيد برمبه (رئيس مجلس مراجعي الحسابات) : قدم تقارير مجلس مراجعي
الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وأشار إلى ان المجلس
قدم توصياته وتعليقاته وفقا للطلبات الموجهة إليه في الفقرتين ٧ و ٨ من قرار
الجمعية العامة ١٨٣/٤٤ . وواصل أيضا تقديم تقاريره في جزأين توخيا للوضوح . وفيما
يتصل بالطلب المتعلق بأن يجري استعراضاته بشكل أشمل وفقا لما نص عليه في المادة
١٣-٥ من النظام المالي للأمم المتحدة ، فإن المجلس يعتقد أنه قد فعل دوما . وهو
يعني بذلك أن استعراضاته شملت المطابقة التقليدية ومراجعة الحسابات المالية فضلا
عن الفحص الشامل للسجلات والنظم لضمان أن الاموال تستخدم بطريقة اقتصادية وبكفاءة
وفي الاهداف المقصودة . وفيما يتعلق بالجوانب البرنامجية ، لا يزال المجلس يعتقد أن
اجراء مراجعة حسابات شاملة لمدى فعالية البرامج تتطلب الاستعانة بمجموعة متنوعة من
المهارات والتخصصات التي يفتقر المجلس حاليا الى الموارد اللازمة لها . وعلى أي
حال فإنه إذا كانت عبارة "بشكل أشمل" تنطوي على اشارة تساؤلات بشأن السياسات التي
حددها الجمعية العامة فيما يتعلق ببرامجها ، فإن جميع اعضاء فريق مراجعي
الحسابات الخارجيين يرون أن ولايتهم الحالية لا تمكنهم من القيام بهذه الممارسة .

٢ - ومضى قائلا إن المجلس قد امتثل للطلبات الواردة في الفقرتين ٢٢ و ٢٤ من
القرار ١٨٣/٤٤ وقدم عملا بالفقرة ٩ من هذا القرار وثيقة موجزة (A/45/457) تلخص
ما توصل إليه من نتائج واستنتاجات وتوصيات رئيسية ذات اهتمام مشترك مصنفة حسب
مجال المراجعة .

٣ - وأضاف قائلا إن لجنة عمليات مراجعة الحسابات قد أجرت ، خلال السنة الماضية ،
حوارا مستمرا مع ادارات مختلف الكيانات التي جرت مراجعة حساباتها ، وأصدرت ٦٩
رسالة ادارية نتيجة لمراجعات الحسابات التي أجريت . وتمثل النتائج الواردة في هذه
الرسائل جوهر تقارير المجلس المقدمة إلى الجمعية العامة . وأقام اعضاء اللجنة
كذلك تعاوننا وثيقا مع مختلف دوائر مراجعة الحسابات الداخلية ومع وحدة التفتيش
المشتركة واجتمعوا مع اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في ٥ ايلول/
سبتمبر ١٩٩٠ لمناقشة تقارير المجلس .

(السيد برمبه)

٤ - وأضاف قائلاً إنه قد لوحظ تحسينات هامة في عام ١٩٨٩ في برنامج الأمم المتحدة الانمائي وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يتعلق بإجراء مراجعة حسابات النفقات البرنامجية في حينها . ومع ذلك ظلت نسبة النفقات البرنامجية غير المراجعة إلى مجموع النفقات البرنامجية عالية بدرجة لم تمكن من الإعراب عن رأي قاطع من حيث مراجعة الحسابات . ويتطلب الأمر بذل مزيد من الجهود للحصول على بيانات مراجعة لحسابات النفقات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان التي تكبدتها الوكالات المنفذة في وقت مناسب يسمح بإصدار رأي مراجع الحسابات في بياناتها . أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، فإن النفقات التي تكبدها صندوق احتياطي الطوارئ خلال فترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ لم يفصح عنها بصورة منفصلة في البيان السادس ولكنها وزعت على نفقات البرامج الممولة من الموارد العامة في كل بلد قدمت له مخصصات من الصندوق . ولذلك كانت النفقات المتعلقة بالأنشطة البرنامجية في البلدان المتلقية مبالغاً فيها . ولكن لتحسين الوضع ، سيتعين على منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تعرض جميع التزامات ونفقات صندوق احتياطي الطوارئ بصورة منفصلة في بياناتها المالية .

٥ - ومضى قائلاً إن الرقابة على إنفاق الأمم المتحدة يتعلق بالمخصصات والاعتمادات الكلية تمارس بصورة فعالة ، ونتيجة لذلك أصبح من المعتاد السعي إلى الحصول على موافقة لإجراء تحويلات بين أبواب الميزانية بحيث لا يتجاوز أي باب اعتماداته في النهاية . ويرى المجلس أن زيادة تحسين أساليب تقدير النفقات ، ولاسيما في تقرير الأداء النهائي يمكن أن يقلل من حدوث تحويلات بين أبواب الميزانية . وعلى الرغم من أن تسجيل الالتزامات غير المصفاة من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، لا يزال يختلف عن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في حالة المشتريات من المعدات ، فإن استعراض المجلس لم يكشف عن وجود أي إساءات خطيرة في التطبيق . وفي حالة الاونروا ، سيكون من شأن نظام الالتزام الجديد الذي أدخل في عام ١٩٨٩ أن يزيد الوضوح في تقديم التقارير المالية .

٦ - وقال إن استعراض المجلس لتنفيذ برنامج منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) يشير إلى وجود مجال كبير للتحسين في تنفيذ المشاريع ولاسيما في افريقيا وآسيا . وإن الحاجة تدعو كذلك إلى ممارسة الحذر عند إعادة تخصيص الأموال

(السيد برمبه)

من المشاريع البطيئة الحركة الى المشاريع السريعة الحركة ، بحيث لا تسفر هذه السياسة عن اهمال غير مقصود للمشاريع المقامة في مجالات "معبة" تعاني من مشاكل دائمة في التنفيذ .

٧ - واختتم كلمته قائلاً إن المجلس لاحظ ضرورة تحسين رصد السلف النقدية المدفوعة للوكالات المنفذة . ففي صندوق الامم المتحدة للسكان ، ظهر وجود أرصدة للسلف معلقة هامة في نهاية عام ١٩٨٩ في مشاريع كثيرة في حين لم تبلغ الحكومات المشاركة إلا عن نفقات ضئيلة . ولوحظت مشاكل مماثلة في برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للطفولة . وأشار الى التفسير القائل بأن الأموال يمكن ان تكون قد استخدمت دون الابلاغ عن ذلك في حينه ، ثم قال إن المجلس يؤكد ان البيانات المالية ينبغي ان تشير الى نفقات المشاريع بطريقة اكثر دقة . وفي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ترجع اوجه القصور في رصد نفقات المشاريع في جزء منها الى القيود المفروضة على الموارد وعدم كفاية ترتيبات الرقابة .

٨ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قدم تقرير اللجنة الاستشارية الوارد في الوثيقة A/45/570 ، وقال إن اللجنة قد اجتمعت للمرة الاولى بممثلي فريق مراقبي الحسابات الخارجيين وتبادلت الآراء معهم عن وضع مبادئ محاسبية مقبولة عموماً لتطبيقها لمنظمات الامم المتحدة ، ووضع برنامج للتوعية بأعمال الفش ، وتوفير الأمن لنظم الحاسبات الالكترونية ، والافصاح الكامل ، عن طريق ايراد تحفظ أو ملاحظة في البيانات المالية لمنظمات الامم المتحدة عن الالتزام القائم فيما يتعلق بمستحققات انتهاء الخدمة ، والمتأخرات من الانصبه المقررة على الدول الاعضاء . وأضاف أن مناقشاتهم جرت في الوقت المناسب وكانت مثمرة للغاية وتأمل اللجنة الاستشارية في أن تواصل الالتقاء بممثلي الفريق في المستقبل . وأن اللجنة قررت للأسباب الواردة في الفقرات من ٦ إلى ١٠ من تقريرها أن تولي الاولوية لمسألة وضع مبادئ محاسبية مقبولة عموماً تتعلق على وجه التحديد باحتياجات الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأومت تبعاً لذلك بأن تطلب الجمعية العامة الى فريق مراجعي الحسابات الخارجيين إجراء دراسة في هذا الصدد . ومن المفهوم لدى اللجنة الاستشارية أنه لن تكون هناك عقبة في أن يستعين الفريق بخدمات لجنة المعايير المحاسبية الدولية .

(90) 251.5

(السيد مسيلي)

تنفيذية فيما يتعلق بالسلف المقدمة إلى الحكومات من أجل أنشطة المشاريع . كما ظلت أوجه النقص التي لوحظت من قبل دون حل إلى حد كبير . وأضاف أنه بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وحده ، لم تراجع سوى نسبة مئوية ضئيلة من نفقات البرامج المنفذة من قبل الحكومات بحيث لم يتمكن المجلس من الاعراب عن رأي قاطع . وقد علقت اللجنة الاستشارية على المشاكل المتعلقة بأموال التشغيل المقدمة إلى الحكومات في سياق برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ولاحظت أن هذه التدفقات تحدث أيضا في منظمات أخرى . ولذلك ينبغي أن تركز مراجعة حسابات هذه الهيئات في المستقبل أيضا على هذه المشاكل . وفي الوقت نفسه تعتقد اللجنة الاستشارية أن الإدارات المختلفة ينبغي أن تتمدى بفعالية لأوجه الضعف التي حددها مراجعو الحسابات . وأضاف أن اللجنة ترحب بتعليقات المجلس وتوصياته في هذا الصدد وأنها توافق بمدة خاصة على التوصية الواردة في الفقرة ٦٤ (١) من تقرير المجلس عن صندوق الأمم المتحدة للسكان . ومع ذلك فإنها لا توافق على التوصية المتعلقة بأنه ينبغي أن تدفع الحكومات فائدة على الجزء من الأموال المدفوعة مقدما الذي لم يستخدم كمصروفات برنامجية . وفي النهاية توصي اللجنة الاستشارية بالالتزام دون استثناء بأحكام التعميم المالي رقم ١٥ لليونيسيف .

١٣ - وأعرب عن ترحيب اللجنة الاستشارية بالدراسات الخاصة التي أجراها المجلس عن إدارة الصناديق الاستثمارية ولاسيما فيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن ينشر برنامج الأمم المتحدة الانمائي آلية لضمان ألا تصبح إدارة وتنظيم الصناديق الاستثمارية معقدة ومكلفة للغاية وأن تحمل الصناديق حصة عادلة من تكلفة الإدارة والتنظيم . وأنه فيما يتعلق بمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، قد لاحظت اللجنة الاستشارية أن عبارة "الصندوق الاستثماري" ينبغي أن تستخدم بطريقة تتماشى مع استخدامها في كيانات الأمم المتحدة الأخرى . وأنه ينبغي أن يحكم الأموال المقدمة عن طريق مكتب المفوض السامي مبادئ توجيهية معينة من بينها تلك الموصى بها في الفقرة ٥٤ من تقرير اللجنة الاستشارية .

١٤ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تؤيد المجلس في نقده لممارسة برنامج الأمم المتحدة الانمائي المتعلقة باستخدام خبراء استشاريين وإنشاء وظائف للمشاريع في المقر ، وتحميل تكاليف المساعدة المؤقتة على الوظائف الشاغرة وإبرام اتفاقات

(السيد مسيلي)

الخدمة الخاصة . وأنها تتفق كذلك مع المجلس على أنه ينبغي لإدارة صندوق الأمم المتحدة للسكان ألا تقوم بتوسيع نطاق تعريف المشاريع لتغطي أنشطة كان ينبغي إدراجها في ميزانية خدمات الدعم الإدارية والبرنامجية .

١٥ - وأضاف قائلا إن النتائج التي توصل إليها المجلس في فحسه المتعمق الأخير لصندوق ادخار الموظفين المحليين التابع للأمم المتحدة ، الذي كان موضع تعليق سلبى من جانب المجلس في عدد من المناسبات ، ترد في الفقرات من ٩٣ إلى ١٢٨ من تقريره الحالي عن الأمم المتحدة . وأن اللجنة الاستشارية توصي بأنه يجب اتخاذ إجراء عاجل فوراً لتصحيح أوجه النقص الخطيرة في إدارة وتنظيم الصندوق . وقال إن اللجنة قد أجرت مناقشات مكثفة في نيويورك مع ممثلي المفوض العام للأمم المتحدة وتبادلت الآراء مع أعضاء لجنة عمليات مراجعة الحسابات بشأن الدراسة الخاصة التي أجراها المجلس . وأنه قد أصبح من الواضح أن الصندوق الذي نمت أصوله من مبلغ ٣٤١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٠ يتطلب خدمات إدارية وتنظيمية واستثمارية معززة لا يمكن أن تقدم من خلال الترتيبات الحالية . وأضاف أن ممثلي المفوض العام قد بينوا أن الأمم المتحدة مستعدة لتنفيذ توصيات المجلس السابقة والحالية وأنه قد اتخذت خطوات بالفعل نحو إنشاء وحدة سكرتارية لإدارة الصندوق وأنه يجري النظر بفعالية في إنشاء لجنة استشارية للاستثمار . وأن اللجنة الاستشارية تؤكد على أهمية إنشاء وحدة سكرتارية لإدارة الصندوق واللجنة الاستشارية للاستثمار التي أوصى بإنشائها المجلس . كما أنها توصي بأن تقدم اللجنة الاستشارية للاستثمار توصيات مباشرة إلى المفوض العام .

١٦ - وقال إن اللجنة الاستشارية لم تقدم تعليقا على كل توصية واردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات الموجهة إلى الجمعية العامة ، كما أنها لم تتطرق إلى كل نقطة مثارة في تقرير اللجنة الاستشارية . إلا أنه شدد على أن مراجعة الحسابات تمثل عاملاً أساسياً في الحالة المالية للمنظمة يهدف إلى اقناع الدول الأعضاء بأن أنصبتهم المقررة أو الأموال المقدمة طوعاً ، تتفق على نحو كفاء وفعال ، وبالتالي ، فمن الضروري أن تتخذ الإدارات توصيات المجلس بجدية . وأكد ضرورة أن تواصل اللجنة الخامسة والهيئات التشريعية الأخرى المسؤولة عن الإشراف على البرامج المشمولة في تقارير مراجعة الحسابات المعروضة على الجمعية العامة ، ما درجت عليه مؤخراً من إيلاء المزيد من الاهتمام لنتائج مراجعة الحسابات والتوصيات ذات الصلة .

١٧ - السيد غاريڤو (الغلبين) : قال إنه يلزم بالفعل أن تأخذ الأمم المتحدة وجميع المنظمات الحكومية الدولية في الاعتبار توصيات مجلس مراجعي الحسابات . ففي الغلبين ، تقوم الهيئة الحكومية المناظرة لمجلس مراجعي الحسابات بدور وكالة تأديبية ، تسعى إلى ضمان أن تكون جميع المدفوعات والنفقات في حدود المبالغ التي أذن بها الكونغرس . وبالمثل ، ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى فقط بسداد المدفوعات التي تندرج ضمن الحدود المأذون بها في هيئاتها التنفيذية .

١٨ - ومضى يقول إن مسألة السلف النقدية ما زالت تمثل مشكلة ، وأنه ينبغي وقف الممارسة المتمثلة في تقديم سلف نقدية للمشاريع أو الأفراد قبل تصفية السلف السابقة . ويجوز أن يؤدي تضمين التقارير المالية معلومات عن تصفية السلف النقدية ، كما أوصى مجلس مراجعي الحسابات ، إلى مزيد من النظام . وأضاف أن ممارسة إعادة تخصيص الأموال غير مرغوبة أيضا ، وأنه ينبغي التماس إذن مجالس الإدارة المعنية قبل تجاوز أي اعتماد . ولاحظ أنه لا يجوز أن يواصل الأمين العام والرؤساء التنفيذيون للوكالات المتخصصة ببساطة ، إجراء تحويلات بين أبواب الميزانية ، وبالتالي تجاوز الانفاق المأذون به لأن الدول الأعضاء هي التي ستقوم بالدفع ، فهي نهاية المطاف . واختتم بقوله إن هناك العديد من المشاكل بالفعل فيما يتعلق بالانصبه المقررة وأنه لا ينبغي زيادة الوضع سوءا بسبب الممارسة المتمثلة في تجاوز المخصصات .

البند ١٢٤ من جدول الأعمال : خطة المؤتمرات (A/45/32 ، A/C.5/45)

١٩ - السيد بازان (رئيس لجنة المؤتمرات) : قدم تقرير لجنة المؤتمرات (A/45/32) ، وقال إنه خلال الدورة التنظيمية لعام ١٩٩٠ ، واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في القرار ١٩٦/٤٤ ألف أنه ينبغي اعتماد برنامج عمل أكثر شمولاً ، فقد اعتمدت اللجنة برنامج لفترة سنتين يتم في إطاره النظر في البنود المتعلقة بالوثائق في السنوات الزوجية ، وفي البنود المتعلقة بالاجتماعات في السنوات الفردية . ويتم النظر في بعض البنود ، مثل جدول المؤتمرات على أساس سنوي .

٢٠ - ومضى يقول إن المرفق الثاني لتقرير اللجنة يتضمن مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات المنقح لعام ١٩٩١ ، بالصيغة التي أوصت الجمعية العامة باعتماده ، كما أوصت اللجنة أيضا أن تأذن الجمعية للجنة بأن تدخل أية تعديلات تقتضيها الإجراءات والمقررات المتخذة في الدورة الخامسة والأربعين . ونظرا لاحتمال تقديم مقترحات خلال النظر في مشاريع قرارات اللجان الرئيسية قد تؤثر على الجدول ، فإن اللجنة ستجتمع

(السيد بازان)

اشناء الدورة لمناقشة ما قد يترتب على ذلك من آثار على برنامج عام ١٩٩١ ، وتقديم المشورة إلى الجمعية العامة وفقا لذلك .

٢١ - وقال إن اللجنة قامت ، كجزء من استعراضها لمشروع الجدول المنقح بالنظر في معلومات واردة من اللجنة المعنية بحقوق الانسان واللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٠١/٤٤ بء (الفرع ثالثا ، الفقرة ٣) وقد أيدت في الحالتين تحديد نيويورك مكانا للانعقاد لعام ١٩٩١ .

٢٢ - وقال إن اللجنة معروضا عليها من جديد احصاءات الاستفادة المتصلة بعيّنة أساسية من هيئات الأمم المتحدة التي اجتمعت بصورة منتظمة في السنوات الثماني الأخيرة . وأن الأداء الشامل المبين خلال عام ١٩٨٩ مشجع . كما لاحظت عدة هيئات تابعة للأمم المتحدة تحسين الاستفادة من خدمات المؤتمرات . وكان من المقرر ارسال رسائل إلى ١٤ هيئة ، استنادا إلى الاحصاءات المستعرة خلال دورة اللجنة لعام ١٩٩٠ ، بهدف تحقيق المزيد من التحسينات . واستجابة لطلب الجمعية العامة المتمثل في ضرورة استعراض المنهجية المتبعة بشأن معدلات استخدام خدمات المؤتمرات ، وضعت اللجنة منهجية منقحة تسير ، على أساس تجريبي ، في خط مواز للمنهجية القائمة في السنوات الثلاث المقبلة . وقال إن اللجنة وافقت على أنها ستتخذ في نهاية الفترة التجريبية ، قرارا بشأن المنهجية المناسبة وتقدم توصيات إلى الجمعية العامة .

٢٣ - ولاحظ أن هناك بندا جديدا مدرجا في جدول أعمال اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٠ - ١٩٩١ وهو النظر في تحسين تنظيم الأعمال واستخدام موارد المؤتمرات على نحو فعال ، من حيث اتصالها باستعراض المتوفر من موارد وخدمات وتسهيلات المؤتمرات داخل الأمم المتحدة . وقد قررت اللجنة مواصلة دراسة الامر في عام ١٩٩١ على أساس وضع تقرير أكثر تفصيلا تقدمه الامانة العامة ، ويوفر معلومات اضافية عن جميع مراكز المؤتمرات ، بما في ذلك اللجان الاقليمية . أما التحليل المفصل الذي تقوم به اللجنة للبند الفرعي المتصل بإمكانية التخطيط والتنسيق المركزيين لجميع الجوانب التنظيمية لخدمات المؤتمر ، فقد تأخر بسبب ضرورة انتظار نتائج مداولات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن استعراض الاداء الاداري والمالي للمنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والقضايا المتعلقة بتنشيط المجلس . واستدرك قائلا إن هناك ما يدل

(السيد بازان)

على زيادة التعاون والتنسيق على العديد من المستويات في كل أنحاء المنظمة . وعلى سبيل المثال ، فقد دعت الجمعية العامة للجنة (القرار ١٩٤/٤٤ ، الفرع الأول ، الفقرة ٣) إلى اتخاذ الاجراءات بهدف مساعدة الهيئات الوظيفية والقطاعية والاقليمية ، على تأدية دور فعال في عملية التخطيط والبرمجة والميزنة . وستنظر اللجنة ، في عام ١٩٩١ ، في تقرير عن هذه المسألة ، يتضمن معلومات عن المركز الحالي للتعاون بين اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٢٤ - وتابع حديثه قائلاً إن اللجنة ركزت في دورتها لعام ١٩٩٠ ، على مسألة الوثائق وذلك في إطار أعمالها لفترة السنتين . واتضح أثناء المداولات ، أن الاجراءات التي اتخذتها الدول الاعضاء أو مقررات الهيئات الحكومية الدولية قامت في بعض الحالات ، بدور هام في طول الوثائق وتقديمها في الوقت المناسب . وقال إن أفضل مثال على ذلك ، الحق السيادي للدول الاعضاء في طلب تعميم الرسائل بوصفها من وثائق الامم المتحدة . وكانت اللجنة قد أوصت الجمعية العامة بأن تجدد النداء إلى الدول الاعضاء أن تتوخى الاقتصاد في طلباتها المتعلقة بتعميم الرسائل .

٢٥ - وذكر أن اللجنة استعرضت أيضا تقريراً (A/AC.172/139) كشف عن الاتجاه إلى تناقص الامتثال للحد المستصوب البالغ ٣٢ صفحة بالنسبة لتقارير الهيئات الفرعية للجمعية العامة . وقال إنه من المقرر توجيه الرسائل إلى رؤساء الهيئات الفرعية التي تتجاوز تقاريرها المقدمة إلى الجمعية العامة الحد البالغ ٣٢ صفحة ، ملتصاً بجهات نظرهم ومشهداً على ضرورة الامتثال ، لهذا الحد . وقد طلبت اللجنة أيضاً من الامانة العامة إعداد دراسة تقيّم فيها المفهوم الشامل لاقرار حد معين من الصفحات بالنسبة لتلك التقارير . وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى أمانات الهيئات الفرعية أن تلغ انتباه هذه الهيئات إلى التوصيات الخاصة بالحد البالغ ٣٢ صفحة في بداية دوراتها الموضوعية .

٢٦ - أما فيما يتعلق بتوفير محاضر موجزة للهيئات الفرعية للجمعية العامة فقال إن اللجنة أوصت الجمعية العامة بإضفاء الطابع الرسمي على وقف إصدار المحاضر الموجزة للجميع فيما عدا بعض الهيئات الفرعية للجمعية العامة وأنه ينبغي مواصلة توفير المحاضر الموجزة للدورات العادية والاستثنائية لمجالس إدارة منظمة الامم المتحدة للطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون

(السيد بازان)

اللاجئين وأن لجنة المؤتمرات ستنظر في عام ١٩٩١ ، في مسألة اجتماعات الهيئات والبرامج غير الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وأنها ستنظر ، في ذلك الوقت ، في توفير خدمات للاجتماعات بما في ذلك محاضر لمجالس الإدارة المذكورة بمزيد من التفصيل .

٢٧ - وفيما يتعلق بتقديم الوثائق في الوقت المناسب أوضح أن اللجنة قد بدأت استعراض لتنفيذ جميع القواعد والأنظمة المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها ، مع الاهتمام بصورة خاصة بامتثال الأمانة العامة لقاعدة الستة أسابيع بالنسبة للوثائق السابقة للدورة . وكانت الأمانة العامة قد وجهت الانتباه إلى عدة عوامل تؤثر على قدرتها على إصدار الوثائق قبل انعقاد الدورات بوقت كاف ، بما في ذلك الحصول على مدخلات من الدول الأعضاء . وعليه ، أومت اللجنة الجمعية العامة بأن تجدد مناشدتها للدول الأعضاء للاستجابة في الوقت المناسب لطلبات تقديم المعلومات التي تدرج في الوثائق .

٢٨ - أما فيما يتعلق باحتياجات المنظمة من الطباعة ، طلبت اللجنة من الأمانة العامة أن تعد دليلاً داخلياً يرسى القواعد والأنظمة المتعلقة بسياسة المنظمة في مجال الطباعة التي من شأنها أن تعزز قدرة جميع الإدارات على الاستفادة إلى أقصى حد من مختلف النظم القائمة حالياً .

٢٩ - وبين أن اللجنة واصلت ، وفقاً لولايتها الممددة ، رصد سياسة المنظمة بشأن المنشورات بمساعدة مجلس المنشورات ، وأنها واصلت استعراضها للممارسات المتعلقة بالمنشورات المتكررة ، وطلبت تقييم لقرائها . وقررت أن توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأجهزة الحكومية الدولية التزام الاعتدال لدى إعطائها الاذن بإصدار المنشورات المتكررة .

٣٠ - أما بشأن تطبيق تكنولوجيا جديدة في خدمة المؤتمرات ، فقال إن اللجنة طلبت إلى الأمانة العامة أن تواصل تطوير نظام للتعاون المشترك بين الإدارات ، ولتقديم تقرير عن ذلك إلى اللجنة في عام ١٩٩١ . وسوف تنظر اللجنة أيضاً في عام ١٩٩١ في تقرير عن تطبيق تكنولوجيات جديدة قائمة ومخطط لها في جميع مراكز المؤتمرات في الأمم المتحدة ، بما في ذلك تلك الموجودة في اللجان الإقليمية .

(السيد بازان)

٣١ - وتابع قائلا إن اللجنة بحثت استعراض ادارة شؤون المؤتمرات الذي توخاه الأمين العام في تقريره النهائي الى الجمعية العامة عن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ ، وبتحديد أكبر دور هذه الادارة نفسها في ذلك الاستعراض . وتقرر أن تنظر الامانة العامة ، بالتعاون مع مكتب اللجنة ، في المسائل التي قد تتطلب استعراضا وتقديم تقرير عن ذلك الى اللجنة في دورتها الموضوعية في عام ١٩٩١ .

٣٢ - وفيما يتعلق باستعراض الفصل المتعلق بخدمات المؤتمرات والمكتبات في الخطة متوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ ، أشار إلى أن اللجنة أوصت بأن توافق الجمعية العامة على ذلك الجزء من الخطة الذي قدمه الأمين العام ، واقترحت إعادة صياغة فقرتين .

٣٣ - وختم كلمته بالإشارة الى مرور سنتين على كون اللجنة هيئة فرعية دائمة ، قائلا إنه رغم أن عام ١٩٨٩ كان فترة تكيف مع المركز الجديد ومع توسيع نطاق اختصاصاتها ، شهد عام ١٩٩٠ بدء إنجاز اللجنة للمهام التي حددتها الجمعية العامة .

٣٤ - السيد وزنر (وكيل الأمين العام لخدمات المؤتمرات والمهمات الخاصة) : قال إن عام ١٩٩٠ كان عاما بارزا للأمم المتحدة إذ أخذت فيه البلدان تعتبر المنظمة بصورة متزايدة أفضل منبر لمواجهة تحديات عالم يتسم بالاعتماد المتبادل . ويجري استخدام قرار العمل في جميع أنحاء العالم ، بصورة متزايدة ، لاجراء المشاورات والمفاوضات ، وباتت الأمم المتحدة مركزا عظيما لحركة النشاط الدولي . وموظفو ادارة شؤون المؤتمرات فخورون بتزويد الدول الاعضاء بالخدمات التي تيسر الاتصال اللازم للاتفاق المتعدد الاطراف والتنمية . ولا تزال الادارة عازمة على تلبية جميع الطلبات التي تقدم لها ، ولكن هذه الطلبات آخذة بالازدياد بالنظر الى تعزيز دور المنظمة في وقت يشهد تكييفاً مع تخفيض الوظائف القائمة بالفعل . ولذلك فإن النجاح في مواجهة هذا التحدي يعتمد على المهارات الادارية والابتكارات التكنولوجية .

٣٥ - وقال إن اللجنة ، كما ذكر رئيس لجنة المؤتمرات للتو ، واصلت اللجنة في عام ١٩٩٠ التركيز على جميع جوانب خدمات المؤتمرات والمكتبات . ويعتبر جدول المؤتمرات والاجتماعات بمثابة مخطط لبرنامج عمل ادارة شؤون المؤتمرات . ورغم أن هذه الادارة لا تملك إلا القليل من التحكم بحجم عملها أو توقيته ، استخدمت طرقا مجربة لمواجهة

(السيد وزنر)

الطلبات على خدماتها . وكثيرا ما تدعى الى الاستجابة في وقت قصير لتغييرات في جدول الاجتماعات ، وينبغي ان يؤخذ في الاعتبار ان التعديلات الناشئة عن ذلك لا يمكن أن تنعكس دائما في احصاءات الانتاج . وعلاوة على ذلك ، لا يتضمن الجدول إلا جزءا من أنشطة الاجتماعات التي تتطلب تقديم خدمات لها ، وببساطة لا يرد كثير من الاجتماعات في الجدول . ولذلك فإن التخطيط الدقيق والادارة المسؤولة يعتبران شرطين مسبقين للاستفادة الكاملة من الموارد المتوافرة ، وهذه مهمة تزداد تعقيدا على تعقيد لأن بيانات الاشار على الميزانية البرنامجية تذكر بالتحديد إن من المتوقع تلبية احتياجات اضافية في إطار الموارد الموافق عليها . ومن واجب الادارة أن توضح للجنة الخامسة أن هناك حدودا لهذه الموارد .

٣٦ - ومضى قائلا إن لجنة المؤتمرات اشارت الى وجوب اتخاذ تدابير لضمان تقديم ورائق وجيزة في وقت أفضل كي يمكن تجهيزها واصدارها في وقت مناسب . ووفقا لذلك ، قام بالفعل بحث زملائه في الامانة العامة على محاولة الالتزام بالمواعيد المتوقعة للورائق وإنفاذ الانظمة المتعلقة بمراقبة الورائق والحد منها . ورغم أن الادارة تبذل كل جهد للعمل مع الامانات الفنية إلا أنها كثيرا ما تضطر إلى تحمل عبء الالتزام بالمواعيد النهائية للاجتماعات ، واتخاذ خطوات طارئة مكلفة للقيام بذلك . وينبغي للامانة العامة أن تعمل بالتعاون تعاونا كاملا مع الدول الاعضاء إذا أريد لها أن تراقب الورائق وتحد منها على نحو فعال لأنه بموجب قرارات هذه الدول الاعضاء يجري ، على سبيل المثال ، تعميم الرسائل كورائق ، أو إعداد التقارير من جانب الامانة العامة . وتسلم الامانة العامة بمسؤولياتها عن اصدار الورائق ولكنها تعتمد على الدول الاعضاء في ضمان النظر الدقيق في الطلبات على التقارير ووجود الموارد اللازمة للخدمات الكثيرة التي تقدمها الامانة العامة والتي ينطوي عليها إصدار الورائق في المواعيد النهائية المحددة . وتستطيع الامانة العامة أن تجري تعديلات سريعة للوفاء بالمواعيد النهائية الهامة ولكن العامل الرئيسي فيما يتعلق بالورائق هو مراقبتها والحد منها . وخدمة مصالح الهيئات الحكومية الدولية على أفضل وجه تقتضى بذل جهود مشتركة لممارسة الاعتدال في طلب الورائق من جهة ، وإعداد تقارير موجزة في الوقت المناسب ، من جهة أخرى .

٣٧ - وأضاف بأن الادارة تفضل ، تحت اشراف مجلس المنشورات ، بمسؤولية إنفاذ برنامج المنشورات المأذون بها في سند تشريعي . وقال إن الادارة ممتنة للدول الاعضاء

(السيد وزنر)

لما توليه من اهتمام متزايد بذلك المجال الهام . وقيام لجنة المؤتمرات بالنظر في تقرير متابعة عن برنامج المنشورات المتكررة أتاح فرصة لإلقاء نظرة قيمة بصيرة على الطريقة التي تنظر بها الدول الاعضاء الى الناتج من المنشورات ومستوى الموارد المستخدمة فيه . وتهتم اللجنة الاستشارية ايضا بهذا البرنامج في استعراضها لميزانية فترة السنتين . ورحبت الادارة بذلك الحوار ، وهي على ثقة بأن الجهود الحالية سوف تضمن مزيدا من الترشيح للبرنامج .

٣٨ - ومضى قائلا إن الاهتمام الذي انصب مؤخرا على احتياجات المنظمة من الطباعة قد تناول بالفعل كامل نطاق اعمال الطباعة والاستنساخ . وتشكل المنشورات بالفعل جزءا كبيرا من ذلك العمل ، ولكن تجهيز الوثائق البرلمانية الطابع يمثل الجزء الاكبر من الطباعة الداخلية . وسياسة الامانة العامة استرشدت بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية الواردة في تقريرها الاول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٨-١٩٨٩ (A/42/7 ، الفقرة ٧٤) القائلة بوجوب بذل جهود أكبر لطباعة المنشورات داخل المنظمة . وكما ذكر في التقرير التحليلي المقدم من الامين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ (A/45/226) ، اتخذت خطوات في المقرر وخارجه لتقليل وزيادة كفاءة اللجوء الى خدمات الطباعة الخارجية . وأحد الامثلة على ذلك تحديث مرافق الاستنساخ في اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي اقترحه الامين العام في تقريره عن التقديرات المنقحة في اطار الباب ١٢ (A/C.5/45/2) . وتأمل الادارة في أن تستعرض اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية هذه المقترحات على نحو إيجابي .

٣٩ - ومجموع الخدمات التي تقدمها ادارة شؤون المؤتمرات في إطار قيود مشددة في أحيان كثيرة يستلزم الجمع بين الاستراتيجيات التطلعية والتكنولوجيا والاعتبارات العملية . وفي هذا الصدد ، كان استعراض لجنة المؤتمرات للخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ استعراضا هاما بمفحة خاصة لانه وفر معلومات قيمة عن الاهداف المحددة والاستراتيجيات والانشطة التي خطت لها الادارة . وأظهرت الخطة المتوسطة الاجل لخدمات المؤتمرات والمكتبات (A/45/6 ، البرنامج ٣٩) التزاما مستمرا من جانب موظفي إدارة شؤون المؤتمرات بتوفير الخدمات بكفاءة للمشاورات والمفاوضات المتعددة الاطراف . وعلى أساس المشاورات التي جرت داخل الامانة العامة ، وبالاتناد إلى عمليات الاستعراض التي اضطلعت بها لجنة المؤتمرات ، عرفت إدارة شؤون

(السيد وزنر)

المؤتمرات أهدافها وحدت الصعوبات ، ووضعت الاستراتيجيات لمواجهة التحديات في الخطة القادمة . وأما اللغة المعدلة التي اقترحتها اللجنة في تقريرها فقد عززت النصوص المتعلقة بأنشطة النشر ، والتشغيل التلقائي في توزيع المعلومات ، والاقتصاد في إدارته وأبرزت المجالات التي يتطلب العمل الذي بدأ فيها بالفعل بذل جهود وموارد هائلة .

٤٠ - وأضاف بأن الاستراتيجية الرئيسية للأمانة العامة ، التي تظهر في كل برنامج من البرامج الفرعية في الخطة المتوسطة الأجل لخدمات المؤتمرات والمكتبات ، هي التشغيل التلقائي المتقن في أداء المهام كلما كان ذلك مجدياً ومثمراً . وتستهدف هذه الاستراتيجية تيسير اتباع نهج عالمي إزاء توزيع الموارد المتوفرة واستخدامها . وليس التشغيل التلقائي هدفاً بحد ذاته ، ولكن الإدارة تأمل في أن تأخذ اللجنة الخامسة بالقول إن الأموال المنفقة والجهود المبذولة تبررها تبريراً وافياً المكاسب التي تحققت في نوعية خدمات المؤتمرات . وكان إدخال تكنولوجيا جديدة في بعض المجالات قد أدى بالفعل إلى تحقيق وفورات هامة في الموظفين والعمل الإضافي والمساعدة المؤقتة ، وتتطلع الإدارة إلى مواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع . وأحد الجوانب البارزة لبرنامج الابتكارات التقنية إدخال تكنولوجيا القرص البصري لتخزين وثائق المؤتمرات ، وفقاً لطلب الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين . وسوف يقدم إلى الجمعية تقرير مرحلي يصف تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع والأنشطة المخططة للمراحل اللاحقة . والهدف النهائي هو إقامة هذا النظام في جميع مراكز المؤتمرات الرئيسية وتأمين وصول الدول الأعضاء وغيرها من المستفيدين إليه .

٤١ - وأردف قائلاً إن الجمع بين التطبيقات التكنولوجية ونهج إداري عملي قد ورد وصفه في تقرير الأمانة العامة عن معايير عبء العمل والاحصاءات (A/C.5/45/1) ، الذي يستعرض المعايير القائمة في ضوء أثر الابتكارات التقنية على طرق العمل . ولم يصف التقرير أثر التكنولوجيات الجديدة فحسب بل أيضاً أثر طرق العمل المنقحة على عبء العمل لمهام مختلفة من مهام إدارة شؤون المؤتمرات ، ويوصي بزيادة الإنتاجية كلما كان ذلك ممكناً . ومما يبعث على التفاؤل أن أعمال اللجنة الاستشارية قد أدت إلى فهم عام لمقترحات الأمانة العامة بشأن تنقيح معايير عبء العمل الحالية أو المحافظة عليها .

(السيد وزنر)

٤٢ - وأشار الى أن الجمعية العامة سوف تنظر أيضا في تقرير عن إعادة فتح باب المشاورات بشأن توصية الأمين العام بإقامة مرفق وحيد لخدمة المؤتمرات في مركز فيينا الدولي . وقبل نهاية الدورة ، سوف يكون معروضا على اللجنة الخامسة تقرير يستند الى مزيد من المناقشات التي أجريت في عام ١٩٩٠ .

٤٣ - وأضاف بأن الطلبات المتزايدة الناشئة عن القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية العالمية اقتضت التعجيل باضفاء الطابع العالمي على توزيع موارد المؤتمرات واستخدامها . وفي الوقت الذي يجري فيه الاضطلاع بإقامة صلات وتنسيق في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية فيما بين جميع مراكز العمل ، ينبغي إيلاء الاعتبار اللازم أيضا للسند التشريعي لزمان ومكان عقد الاجتماعات الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠ . ومع إدخال التكنولوجيات الجديدة وبتوجيه من اللجنة ، سوف تسعى الإدارة الى تعزيز الكفاءة والانتاجية عن طريق تحريك الموارد أو تطبيق ابتكارات تكنولوجية لتجهيز الوثائق والمنشورات وتعزيز التنسيق في توزيع الموارد واستخدامها على نطاق المنظومة . وقد كشفت المشاورات بين الوكالات بالفعل التزاما مجددا بتقاسم المعلومات المتعلقة بجدولة الاجتماعات وخدمتها على نطاق المنظومة . وترحب إدارة شؤون المؤتمرات بعزم لجنة المؤتمرات على الفوص عميقا في هذه المسائل .

٤٤ - وذكر أن الفترة الاخيرة تشير الى اعتراف متزايد بقدرة الأمم المتحدة كأداة لإقامة السلم وحفظه ، وتقرير المصير ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحفظ البيئة . وموظفو خدمات المؤتمرات في جميع أنحاء العالم فخورون بدورهم في دعم هذه المساعي النبيلة ، وهم ممتنون لما ورد من عبارات الدعم لأعمالهم والتسليم بأنهم يشكلون جزءا لا يتجزأ من المنظومة ككل . فمهاراتهم وتفانيهم شابتان في أعمال المنظمة . وربما يمح القول بأن موظفي خدمة المؤتمرات يقومون بعملهم على أفضل وجه عندما يكونون بعيدين عن الانظار ، ولكنهم كانوا هناك دائما لمساعدة الدول الاعضاء ولبعث الحياة في المثل المتجسدة في الميثاق . ومشلما تستطيع الدول الاعضاء أن تعتمد على خدمات المؤتمرات ، تستطيع الإدارة أن تعمل على دعم الدول الاعضاء في توفير الموارد اللازمة لها لتكون بمثابة الاداة للاتصالات فيما بين هذه الدول .

٤٥ - السيد سيفوردسون (ايسلندا) : تكلم أيضا باسم الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج فقال إن بلدان الشمال تعتبر الاجتماعات والوثائق جزءا لا يتجزأ من طريقة

(السيد سيفوردسون ، ايسلندا)

عمل المنظمة . وبما أن خدمات المؤتمرات والمكتبات تكاد تمثل خمس الميزانية العادية ، فإنه ينبغي للدول الاعضاء أن تضمن الانتفاع بها على أفضل وجه ممكن . وقد تحسن بالفعل في السنوات الأخيرة الانتفاع بخدمات المؤتمرات كما يتبين من تقرير الأمين العام التحليلي عن تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ (A/45/226) . إلا أنه مطلوب إجراء مزيد من التحسينات .

٤٦ - وقد انخفض معدل الاستخدام المتوسط من ٧٧ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٧٤ في المائة في عام ١٩٨٩ ، بالرغم من وجود اتجاه عام الى مقاربة أو تجاوز هدف الاستخدام المحدد بنسبة ٧٥ في المائة في عام ١٩٨٢ ، مع حدوث تحسن ملحوظ في نيويورك في عام ١٩٨٩ . بيد أنه ينبغي أن يكون من الممكن لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة أن تبلغ الهدف . ويدل تقرير الأمين العام عن تحسين استخدام موارد خدمة المؤتمرات (A/AC.187/88/Add.8) على أن ٢٩ في المائة من الهيئات تستخدم أقل من ٧٥ في المائة من خدماتها ، بينما تستخدم ٢١ في المائة من الهيئات أقل من ٥٤ في المائة من خدماتها . ويجب على هذه الهيئات أن تحسن معدل استخدامها ، كما ينبغي للجنة المؤتمرات أن تواصل حث جميع الهيئات على استعمال مرافق المؤتمرات على أكفأ وجه ممكن . ولا توفر المنهجية الحالية لاستعمال خدمات المؤتمرات صورة واضحة عن الاستعمال الفعلي كما أنها تشجع الهيئات على استعمال المرافق حتى لو لم تكن بحاجة اليها . ولذلك فإن المنهجية الجديدة التي ستستخدم أثناء الفترة التجريبية جديرة بالترحيب .

٤٧ - ومن الجدير بالترحيب كذلك التدابير التي اتخذتها إدارة شؤون المؤتمرات ، بالتعاون مع لجنة المؤتمرات ، لتحسين جدول المؤتمرات والاجتماعات . وفيما يتعلق بانطباق القرار ٢٣٤/٤٠ على الهيئات التعاقدية ، فإن هذه الهيئات تخضع في الواقع لسلطة الجمعية المالية والإدارية ، علما بأنه لا يجب منعها من تنفيذ أحكام المعاهدات وأن قرارات الجمعية العامة لا تستطيع تعديل المعاهدات . وعليه ، لا ينبغي تناول مسألة عقد الدورات الربيعية للجنة المعنية بحقوق الإنسان في نيويورك إلا من وجهة النظر الفنية . ويقدم تقرير الأمين العام عن المتوفر من موارد وخدمات وتسهيلات المؤتمرات داخل الأمم المتحدة (A/AC.172/137) معلومات مفيدة ، ولكن ينبغي للتقارير المقبلة أن تعكس ما هو مفهوم من أن الأمانة العامة هي منسق جميع أنشطة المؤتمرات في المنظمة وينبغي لها إذن أن تقدم معلومات أيضا عن المقار الأخرى غير نيويورك وجنيف وفيينا . ولما كان من المستصوب تخطيط جميع خدمات مؤتمرات الأمم

(السيد سيفوردسون ، ايسلندا)

المتحدة وتنسيقها مركزيا ، فإن البلدان الشمالية تؤيد الممارسة المتواصلة حيث تستعرض لجنة المؤتمرات مشروع جدول مؤتمرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل اعتماده من جانب المجلس . وهي تتطلع الى مناقشة الموضوع عند تقديم تقرير الامانة العامة في عام ١٩٩١ .

٤٨ - وفيما يتعلق بمراقبة الوثائق والحد منها ، ينبغي لجميع الاجهزة بذل قصاراها لتقديم وثائقها في حينها واحترام الحدود المقررة . ومما يبعث على القلق أن التقارير المقدمة الى الجمعية العامة من أجهزتها الفرعية تتجاوز عموما الحدود المتفق عليها في عام ١٩٨٢ . وتوافق البلدان الشمالية على أنه ينبغي للجنة المؤتمرات أن تواصل توجيه الرسائل الى رؤساء تلك الهيئات التي تتجاوز تقاريرها الحد البالغ ٣٢ صفحة ، كما تؤيد قرارها بأن يطلب الى أمانات الهيئات الفرعية توجيه الانتباه الى توصيات الجمعية العامة في بداية دورة ما . وينبغي للتقارير المقبلة عن الموضوع أن توضح أسباب عدم التقيد بالحدود . وربما يمكن عندئذ استحداث تدابير لتحسين الاداء . بيد أن الحد البالغ ٣٢ صفحة هو حد معقول في معظم الحالات ووسيلة ضرورية لتوفير الموارد وتيسير الوصول الى محتوى التقارير .

٤٩ - وباستطاعة الدول الاعضاء ذاتها القيام بالشئ الكثير لمراقبة حجم الوثائق وذلك بتقليل طلباتها على الوثائق وبتعميم الرسائل كوثائق رسمية . وفيما يتعلق بالتقرير الذي يتناول استعراض تنفيذ جميع القواعد والتوصيات المتعلقة بمراقبة الوثائق والحد منها (A/AC.172/141) ، تلاحظ البلدان الشمالية محاولة الامانة العامة التقيد بالحد البالغ ٢٤ صفحة لوثائق الامانة العامة . وفيما يتصل بقاعدة الستة أسابيع لاصدار الوثائق ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن التأخير في الاصدار لا يمس سير العمل فحسب بل يمكن أن يؤدي أيضا الى تهديد موارد المؤتمرات بل وأن يمس فعوى العمل . ولذلك يجب على الامانة العامة أن تمثل للقاعدة كلما أمكن ، كما ينبغي للدول الاعضاء الاستجابة بسرعة للطلبات المقدمة للحصول على معلومات لادراجها في الوثائق .

٥٠ - وتؤيد البلدان الشمالية توصية لجنة المؤتمرات بتمديد الممارسة الماضية فيما يتعلق بتوفير محاضر موجزة للاجهزة الفرعية للجمعية العامة . وقد لاحظت باهتمام المناقشة التي دارت في اللجنة حول الهيئات التي هي مؤهلة للمحاضر الموجزة إلا أنها لا تتقيد بالحد البالغ ٣٢ صفحة في تقاريرها .

(السيد سيفوردسون ، ايسلندا)

٥١ - وتطرق الى تقرير الامين العام عن احتياجات الامم المتحدة في مجال الطباعة (A/C.5/45/8) ، فقال إن تحسين اساليب زيادة فعالية تكلفة الطباعة الداخلية أمر جدير بالترحيب ، ولكن يلزم مزيد من المعومات عن حجم العمل والتكلفة المتمثلين بالطباعة الداخلية والخارجية قبل أن يمكن تقديم توصيات الى الجمعية العامة استجابة للقرار ١٩٦/٤٤ بء . كما يلزم مزيد من المعلومات عن مراقبة تكاليف الطباعة الخارجية . وفي هذا الصدد ، تؤيد البلدان الشمالية توصيات لجنة المؤتمرات بشأن اعداد دليل داخلي يضع قواعد وأنظمة لسياسة المنظمة في الطباعة . وفيما يتعلق بتنفيذ الفقرة ٤ من القرار ٢٢٣/٤٣ بء حول سياسة المنشورات ، فإن الجهد المبذول لاستعراض وكذلك ، حيثما أمكن ، إلغاء المنشورات المتكررة جهد جدير بالترحيب ، شأنه شأن المنهجية الجديدة الرامية إلى تحديد تكلفة تجهيز المنشورات .

٥٢ - وتوفر ورقة غرفة الاجتماعات التي أعدها الامانة العامة عن تطبيق التكنولوجيا الجديدة لخدمة المؤتمرات (A/AC.172/1990/CRP.3) استعراضا عاما جيدا للموضوع ، كما أن الخطوات المتخذة للمزيد من الابتكارات التكنولوجية جديرة بالترحيب . بيد أنه ينبغي للتقارير المقبلة تقديم معلومات عن الابتكارات في كامل منظومة الامم المتحدة ومزيديا من المعلومات عن الكيفية التي تستطيع بها التطبيقات الحالية والمقبلة زيادة تعزيز الكفاءة في خدمة المؤتمرات وإنتاج الوثائق . وقد لاحظت البلدان الشمالية توصيات لجنة المؤتمرات بشأن الطلبات المقدمة للحصول على استثناءات من الفقرة ٧ من الفرع أولا من القرار ٢٤٣/٤٠ ، كما أنها لاحظت باهتمام الجهود التي تبذلها الامانة العامة في التحضير لاستعراض الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ بشأن خدمات المؤتمرات والمكتبات .

البند ١٢٥ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسم نفقات الامم المتحدة (تابع)

(A/45/11)

٥٣ - السيد ابرازيوسكي (بولندا) : أشار إلى تنقيح المنهجية الحالية لتحديد جدول الانصبة المقررة ، وهو التنقيح الذي فرغت منه لجنة الاشتراكات عملا بقراري الجمعية العامة ٢٢٣/٤٣ و ١٩٧/٤٤ ، فقال إن بولندا تدرك كالمعتاد صعوبات وتعقيد المهمة ذات الصلة . ويمثل تقرير لجنة الاشتراكات (A/45/11) استجابة حقيقية واثباتية لطلب الجمعية العامة القاضي بالنظر في اساليب بديلة لتقييم قدرة الدول الاعضاء على الدفع ، وهو أمر زاد من صعوبة مهمة اللجنة . على أنه يود الإعراب عن عدة تحفظات إزاء فحوى التقرير .

(السيد ابرازيوسكي ، بولندا)

٥٤ - وفيما يتعلق بتوصية اللجنة القاضية بالإبقاء على فترة الاساس الإحصائية البالغة ١٠ سنوات ، يود أن يؤكد على أن الإحصاءات المستعملة في حساب جدول ما تكون ، لأسباب فنية ، بالية الطراز بالفعل منذ سنتين عند تنفيذها . ويمكن أن تولد تلك الفجوة صورة مشوهة عن قدرة البلدان التي تشهد تغييرا اقتصاديا كبيرا على الدفع ، وهذه بالتأكيد حالة بلدان أوروبا الشرقية والوسطى . بيد أن بولندا تدرك أيضا الحجة المقدمة ضد عكس الظواهر الاقتصادية القصيرة الاجل في جدول الانصبية المقررة . ولهذا السبب ، واحتراما لحكمة لجنة الاشتراكات ، ستوافق بولندا على اقتراح اللجنة بالحفاظ على فترة الاساس الإحصائية البالغة ١٠ سنوات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ . ومع ذلك ، فإنها لا تعتبر باب بحث القضية مقفلا وتود العودة إليها حين تسمح الظروف بذلك .

٥٥ - ووفده غير مقتنع بما جاء في الفقرة ٣٩ من التقرير من أن مفهوم الدخل المعدل حسب الدين يمثل تحسنا كبيرا بالنسبة للصيغة الحالية . وللأسف ، فإن اللجنة لم تدعم رأيها بأرقام فعلية تتيح تحديد الاثار العملية للمفهوم الجديد . كذلك فإن الأرقام المتعلقة بتسديد الدين الاصلي والمستخدم في حساب الدخل المعدل حسب الدين ، وإن كانت مستمدة أساسا من إحصاءات موازين المدفوعات التابعة لصندوق النقد الدولي ، قد استكملت ببيانات من البنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومصرف التسويات الدولية . ويشير استعمال شتى مصادر البيانات قضية انعدام إمكانية مقارنة البيانات الدولية عن الدين الخارجي ، كما لاحظت اللجنة ذاتها في تقريرها لعام ١٩٨٩ (A/44/11) . أما الدراسة المتعلقة بالتوفيق بين تلك البيانات والتي توقعت انجازها بحلول الفصل الرابع من عام ١٩٨٩ فلن تتوفر الآن إلا في عام ١٩٩٣ ، وهذا يعني أن اللجنة لن يكون لديها مجموعة كاملة من البيانات الموثوق بها لدى حساب الجدول المنقح في أيار/مايو ١٩٩١ . وللأسف ، فإن وفده لديه انطباع بأن منهجية الجدول الجديدة تقلل من عدد النقاط المعاد توزيعها من خلال صيغة تخفيف الديون ، مما يقلل وزن عامل تخفيف الديون في الحسابات . كما أن مفهوم الدخل المعدل حسب الدين لا يولي عناية كافية لمحنة البلدان المثقلة بالديون والتي ليست في مركز تستطيع معه تسديد الدين الاصلي ولا تستطيع ان تسدد سوى جزء من الفائدة المستحقة . ولهذه الاسباب جميعا ، يرى وفده أن مفهوم الدخل المعدل حسب الدين لا يوفر حلا مرضيا لمشكلة عكس عبء الدين الخارجي في جدول الانصبية المقررة . وإلى حين إيجاد حل من هذا القبيل ، يحبذ وفده الحفاظ على الصيغة الحالية .

(السيد ابرازيوسكي ، بولندا)

٥٦ - وفي القرارين ٢٢٣/٤٢ بء و ١٩٧/٤٤ ألف ، طلبت الجمعية العامة إلى لجنة الاشتراكات أن تضع في اعتبارها الحاجة إلى تلافي الازدواج والاثر السلبي للعناصر الفردية لمنهجية الجدول بغية عكس القدرة على الدفع . ويرى وفده أن اللجنة لم تستجب لهذا الطلب استجابة كافية . وعلى وجه التحديد ، فقد اختارت مواجهة هذه الاثار المعاكسة من خلال تعديلات خاصة بحثا . وفي حين أن التعديلات الخاصة يمكن أن تكون مناسبة لـتصحيح أوجه النقص مثل تلك الواردة في الفقرة ٤٢ (أ) من التقرير ، فلا ينبغي استعمالها لمواجهة المنهجية المعيبة لمخطط الحدود . ولا يفهم وفده لماذا لم تحاول اللجنة تحسين مخطط الحدود أو تزويد الدول الاعضاء على الأقل بـخيارات لتحسينه . ويود وفده أن يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في كامل القضية خلال دورتها القادمة بغية إيجاد حل يفي بـمتطلبات قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٢ .

٥٧ - وأدى تطبيق منهجية الجدول تطبيقا عشوائيا إلى شدة الافراط في النصيب المقرر لبولندا . فبالنسبة للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩١ ، زاد النصيب المقرر لبولندا عن جدولها الآلي بسبع نقاط . وعليه ، وبالرغم من المشاكل الخطيرة جدا التي تشهدها في خدمة دينها ، لم تتلق بولندا أي تخفيف بموجب مخطط الحدود القائم .

٥٨ - ويؤيد وفده قرار اللجنة بزيادة الحد الأعلى لصيغة الخم المسموح به للدخل الفردي المنخفض إلى ٦٠٠ ٢ دولار . على أن ما يدهش وفده هو أن مساهمة بولندا ، القائمة على دخل فردي قومي قدره ٦٩٥ ١ دولارا لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، زادت بدلا من أن تنقص . وهذه الزيادة هي حالة أخرى كذلك من حالات الاثر السلبي لمختلف عناصر المنهجية . ولكن لما كانت بولندا طرفا معنيا ، فستمتنع عن طرح أي اقتراحات محسدة بشأن هذه المشكلة المعينة .

٥٩ - وفي الختام ، يود وفده أن يكرر الاعراب عن تأييده للمجهود الحقيقي الذي تبذله لجنة الاشتراكات في سبيل استعراض وتحسين منهجية الجدول ، ويشجعها على مواصلة جهودها . وخلال العامين السابقين ، فقد اعتمدت قرارات الجمعية العامة بشأن جدول الانصبة المقررة بتوافق الآراء . وهذا اتجاه جدير بالترحيب ، ولن يدخر وفده جهدا في ضمان استمراره .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠